

الأمين العام في تقريره المقدم إلى الـ

الحوار سيظل وسيلتنا لتأمين الس

الاستحقاقات البرنامجية التي طرحها الانتخابات الرئاسية



• قال الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام الأستاذ / عبدالقادر باجمال أن الاحتفال بقيام المؤتمر الشعبي العام احتفال وطني أصيل منزه من مظاهر الاحتفالات السطحية واعترااف بالآثر الوطني الوحدوي العميق للمؤتمر في مضمار الحركة السياسية الوطنية الرائدة، كونه جاء نتاجاً لكل ما أفرزه العقل والوجدان الوطني والتجربة الشعبية الطليعية.

واكد باجمال أن الاستحقاقات البرنامجية التي طرحتها عملية الانتخابات الرئاسية والمحلية الأخيرة تقع في مقدمة المهام الوطنية المناطة بالمؤتمر وحكومته، كواجبات عاجلة تتطلب الانتقال السريع إلى ميدان العمل التطبيقي الواقعي.

جاء ذلك في تقرير الأمين العام الذي قدمه الى الدورة الثانية للجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام في الجلسة الافتتاحية يوم السبت، وقد لخص أبرز مهام المرحلة القادمة على الصعيد السياسي والتنظيمي بشكل علمي ودقيق.. وفيما يلي نص ملخص التقرير..

المحلية، وتشكيل فريق مناب لمتابعة الأنشطة التنظيمية، وأحداث صعدة، وتجهيز ملخص مصفوفة البرنامج التنفيذي للبرنامج الانتخابي للاخ رئيس الجمهورية، ومع إصدار قرارات تعيين وتصعيد لعضوية اللجان الدائمة المحلية، والتوسع على وثيقة قضايا وضوابط وضمانات الحوار بين الأحزاب المحسنة لمجلس النواب، ومعالجة أوضاع وحقوق العاملين بالأمانة العامة، وحصر ممتلكات المؤتمر، وإعداد خطة بناء مقرات وفروع المؤتمر في المحافظات والمدريات، وفقاً لتصاميم أعدت من قبل فريق من المهندسين، ومعالجة قضية المضمنين للمؤتمر-سواء من الأحزاب والتنظيمات السياسية الأخرى، أو أعضاء جدد- وصرف بطاقات العضوية لهم والتحصير لعقد اجتماع اللجنة الدائمة الرئيسية.

ثانياً تعزيز الوحدة والسلام الاجتماعي؛

لقد أخذت بعض الأحداث المقلقة والمخلة بالسلام الاجتماعي وزعزعة الأمن والاستقرار والإخلال بالسيكينة العامة حيزاً كبيراً من اهتمامات اللجنة العامة، وعلى وجه الخصوص تلك الأحداث التي شهدتها بعض مناطق محافظة صعدة، والتي قادها بعض من الإرهابيين والخارجين عن القانون والنظام والداعين إلى الفتنة والتفرقة والإخلال بالوحدة الوطنية والمستترين خلف أوهام الفتنة الطائفية والمذهبية والمناطقية، إذ حرصت اللجنة العامة على توجيه العمل السياسي والخطاب الإعلامي توجيهاً رشيداً وعقلانياً وبعيداً عن الانفعالية وردود الفعل العنيفة، كما طالبت جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني بالوقوف في وجه هذه الفتنة والخروج عن القانون، ونظام الدولة، ومساندة القوات المسلحة والأمن التي تصدت وتصدي للإرهابيين وأعمالهم وعدوتهم المقيته الرامية إلى إضعاف الدولة، وتشيتت جهودها في سبيل البناء التنموي وإعانة عملية التطور الديمقراطي والمؤسسي.

إن تشارك الأوضاع الداخلية وتقوية عناصر الوحدة الوطنية ووقوف القوى السياسية موقفاً متماسكاً حيال الأخطار المحدقة بالأمن والاستقرار والسلام الاجتماعي، ينبغي أن يكون مبدأ ثابتاً وخطاً واضحاً لا يس فيه ولا غموض، ولا يخضع لأية حسابات ذاتية، أو تخروصات سياسية، نارية، ذلك لأن قضايا الوطن والمواطن وأمنه واستقراره لا يقبلان المساومة أو المناورة أو الاصطدام في المياه العكرة.

ثالثاً معالجة آثار فتنة وحرب الانفصال ١٩٩٤م؛

لقد برزت وتبرزت في أوقات مختلفة بعض المشكلات المتصلة بالأحداث والتحويلات التي حصلت أثناء مسيرة العمل الحوادي الديمقراطي والتنموي، وكان من أبرز تلك الآثار ما خلفته حرب الردة والانفصال عام ١٩٩٤م. حيث تسببت هذه الحرب في إحداث اختلالات اقتصادية مدمرة، ومأس اجتماعية كبيرة، ولم يكن لأولئك الذين سببهم تلك الأحداث بأثارها السلبية- بصورة مباشرة أو غير مباشرة- من ذنب إنهم أهملوا

كثير من محافظات الجمهورية، وعدم تطبيق النظم والوائح الخاصة باللامركزية المالية. وقد تبنت اللجان الدائمة المحلية الكثير من المعالجات لتلك المعوقات والمشاكل، والتي كان من بينها مواصلة تعزيز العمل التنظيمي على مستوى مختلف الفروع والدوائر، بما يظل التوظيف الأمثل للامركزية التنظيمية، وكذلك مواصلة البناء المؤسسي التنظيمي للمؤتمر وتفعيل دواته الاتصالية، والتأكيد على توفير الاحتياجات وحل بعض المشاكل المالية، ورفع مستوى مهارات وعرف الإدارة الانتخابية في الفروع، واستكمال وتبني الأنشطة الاجتماعية في إطار الفروع، وبصورة تحقق التوازن الإيجابي بين النشاط التنظيمي والإعلامي والتثقيفي والتربوي في محافظة صعدة.

ج. نشاط الأمانة العامة؛

لقد تنظمت اجتماعات الأمانة العامة وفقاً للنظام الداخلي، وبلغت عدد الاجتماعات التي عقدها (١٩) اجتماعاً، وقد عكس نشاطها للجنة العامة والإجراءات العملية المتخذة لتصحح الأوضاع التنظيمية، وتصحيح الاختلالات الإدارية والمالية. ففي المجال التنظيمي تم تعيين رؤساء الدوائر، وتكليف القطاعات والدوائر المتخصصة بتجهيز خطط عملها للمرحلة القادمة، والموافقة على موازنة المؤتمر لعام ٢٠٠٧م، وتوفير الاعتماد المالي لاستكمال إدخال المعلومات الخاصة بأعضاء المؤتمر، وتكليف لجنة متخصصة بوضع تقرير تقييمي للوضع الحقيقي للمؤتمر في المنظمات الجماهيرية، والاتحادات الإبداعية والمهنية ومنظمات المجتمع المدني، وإرسال عدد من التعاميم والملاحظات لإطلاعهم على المستجدات الهامة على الساحة الوطنية.

وعلى الصعيد الانتخابي فقد قامت الأمانة العامة بالموافقة على مشروع خطة المؤتمر للانتخابات الرئاسية ٢٠٠٦م، والموافقة على مشاريع الخطط والبرامج التفصيلية للقطاعات واللجان المتخصصة للانتخابات، وإقرار مرشحي المؤتمر للمجالس المحلية ٢٠٠٦م، وكذا مشروع الخطط الدعائية والتوعوية.

أما في الجانب السياسي فقد قامت الأمانة العامة بتفصيل الموقف المؤتمري مع أحزاب المعارضة، وبالذات الشتره، والموافقة على خطة المواجهة، وخلال اجتماعات الأمانة العامة ٢٠٠٧م، كان أبرز ما تم إنجازه هو وضع دراسة أولية دعت إلى اشتراكات تنظيمية شهرية، وتفعيل النشاط التنظيمي، وعقد الاجتماع الدوري للجان الدائمة

لقد أضحت عملية الانتقال من وضع البرامج والمناهج السياسية والفكرية والنظرية إلى ميدان العمل التطبيقي الواقعي هي المهمة الأكثر إلحاحاً اليوم من أي وقت مضى، وإن حشد الجهود وتنظيم الصفوف ووضع الأولويات وإبراز الخبرات والبدائل وتبسيان الطرائق العملية هي من مستلزمات التقدم نحو غايات وأهداف البرنامج الرئاسي للمؤتمر الشعبي العام، وإن جماهيرنا التي وقفت بقوة في زخم العملية السياسية والتنموية تنتظر منا اليوم عملاً جاداً ومخابراً تتحقق آثاره الإيجابية في الحياة المعيشية للناس، وهو ما يتطلب بالضرورة من أعمال على كافة المستويات القيادية والشعبية وعلى الجهد العاطفي والمزاجية وتسرع في الخطى غير محسوب أو أي ارتجال أو تسرع في السلوك البعيد عن الانضباط ومدرس من كافة الوجوه.

إن الحياة لا تقبل بأي حال من الأحوال الاتكالية والارتجال أو التسرع أو الصخب أو الشعرات غير الواقعية في عالم يسوده حسن التخطيط والتدبير، وفي ظروف تنسم اليوم في عالمنا بالمنهجية والدقة والوضوح والشفافية التامة والصدق واليقين في التعامل مع الوقائع الملحوسة والمصارحة التامة والشاملة مع الناس بكافة شرائحها الاجتماعية وأطرافهم الفكرية والسياسية ومكوناتهم النفسية.

هنا ينبغي القول إن الخطاب السياسي والإعلامي والتدابير التنظيمية والبرامج العملية ينبغي إحكام قدرتها على النفاذ في عقل ووجدان الناس وتطبيقها في الميدان العملي وانعكاسها الملموس على جملة حركة الأفكار والأشياء والناس.

أولاً: نشاط الهيئات القيادية؛

لقد كان من أبرز وأهم تلك الفعاليات هو انعقاد اللجان الدائمة المحلية، حيث شكل ذلك النشاط نهوضاً متنامياً لحركة المؤتمر الشعبي العام في المحافظات، وخلق تفاعلات حية وديناميكية، وتميزت تلك الاجتماعات بالمشراكة الفاعلة من قبل الأعضاء بالحوارات الصريحة والواضحة والمناقشة الشافقة، كما ساعدت على خلق أجواء صحية لمواجهة بعض المشكلات التي تتعرض لآثارها التطور في الحياة الداخلية للتنظيم؛ بالإضافة إلى ذلك كله زابت اللحمة والتماسك بين الفروع وأعضاء التنظيم.

وتم خلال هذه الاجتماعات استعراض ومناقشة التقارير التنظيمية والرقابية المقدمة للجنة الدائمة (المحلية) واستعرض آخر المستجدات السياسية والأمنية-خاصة مرتكزات الحوار الجاري مع الأحزاب التنظيمية والسياسية، والتعبيرات المقترحة على قانون السلطة المحلية، والأحداث صعدة، وكذا استعراض أهم عناصر البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية، والتحصيرات للانتخابات الرئاسية والمحلية.

وقد كشفت اجتماعات اللجان الدائمة المحلية عن تناقضات، وتصادم بين النظام الداخلي وبعض اللوائح، وعن ضعف العلاقة بين القيادات التنظيمية والتنفيذية في المحافظات والمدريات، ووجود خلافات بين القيادات التنظيمية، وعدم وجود اعتماد بالتأهيل والتدريب، وضعف التواصل التنظيمي والنشاط الإعلامي والإرشادي، وغياب الرقابة التنظيمية، وشحة المخصصات المالية المعتمدة للفروع، وضالة المخصصات المرصودة لإجارات المقرات، والكهرباء والماء والهاتف، وعدم إعطاء نسبة من المنح الرئاسية الخارجة لفروع المؤتمر، وعدم معاملة موظفي المؤتمر أسوة بموظفي الدولة من حيث الحقوق والواجبات.

كما تجلت مشاكل عامة كالارتفاع الجنوني للأسعار واستغلال المعارضة لذلك في إثارة اليبلية، إلى جانب عدم الوفاء ببعض العود الانتخابية، وإنجاز المشاريع المتعذرة وتخاذل بعض المسؤولين التنفيذيين في المؤتمر في عدم الإسراع في حل وتبني مشكلات المواطنين، الأمر الذي أتاح للمعارضة اليبلية وتبني البعض منهم السعي لحل هذه المشاكل من قبل السلطات التنفيذية، وإنجاز بعض المشاريع المتعذرة أضعفت موقف المؤتمر تجاه وعوده الانتخابية، إلى جانب مشكلة السطو على الأراضي، وعدم حل مشكلة التعويضات الخاصة بالفلاحين في بعض المحافظات، والتسيب في بعض مكاتب الوزارات في

ب. نشاط اللجنة العامة؛

لقد تنظمت اجتماعات اللجنة العامة وفقاً للنظام الداخلي شهرياً، وبلغت عدد الاجتماعات (٢٧) اجتماعاً، واتخذت القرارات اللازمة من أجل تصويب إعادة الهيكلة وتنظيم الدوائر واستكمال المكاتب والكوادر اللازمة للعمل، كما اتخذت اللجنة العامة توجيهات كلفت بها الحكومة لزيادة الأرقام بالتنظيم والإدارة وتطوير العمل المؤسسي ووضع الإجراءات اللازمة لألية التنفيذ للبرامج الانتخابية (الرئاسية، المحلية) ومن ثم مناقشة التقارير التفصيلية لسير العملية الانتخابية ووضع لفخامة رئيس الجمهورية، وعلى وجه الخصوص الاهتمام بالقضايا المرتبطة بالحياة المعيشية للناس.

كما وقفت اللجنة العامة أمام موضوعات الحوار ومنهجية مع أطراف العملية السياسية؛ حيث شكل ذلك تطوراً نوعياً في مجريات العملية السياسية وفي علاقات الأحزاب والتنظيمات السياسية بعضها بعضاً، وفي زيادة تجسيد الرغبة لدى المؤتمر الشعبي العام لم جسر الثقة والتفاهم والتوافق المطلوب في رؤية الأحزاب والتنظيمات السياسية مجريات التطور والتفاعل الحياتي في الأوضاع الوطنية العامة.

كما أقرت اللجنة العامة تعيين رؤساء قطاعات ودوائر الأمانة العامة، ومشاريع خطط عملها، واتخاذ قرار بمنع التعيين والتصعيد إلى عضوية اللجنة الدائمة الرئيسية والإنزام بالنظام الداخلي، وإقرار إنشاء مؤسسة السبأق للطباعة والنشر، وميزانية المؤتمر لعام ٢٠٠٦م، وتطوير الأداء الفكري والثقافي والإعلامي والإرشادي للمؤتمر ومتطلبات انتقال الخطاب المؤتمري إلى الجماهير بصورة مباشرة، وإقرار عقد المؤتمر العام السابع الاستثنائي، وكافة الخطط المرتبطة بالعملية الانتخابية.

وأقرت اللجنة العامة دمج معهد الميثاق الوطني

الحمد لله القائل في محكم كتابه: (رَبِّ اجْعَلْ هَذَا

البَيْتَ أُمَّةً وَأُمَّةً وَأُمَّةً مِنْ الشُّرَكَاتِ) صدق الله العظيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد نبي الهدى والرحمة وعلى آله وصحبه أجمعين.. فخامة الأخ / رئيس الجمهورية- رئيس المؤتمر الشعبي العام

الأخوان/ نائباً رئيس المؤتمر الشعبي العام الإخوة والأخوات/ أعضاء اللجنة العامة واللجنة الدائمة

إنه من دواعي الغبطة والبهجة العظيمة أن يأتي انعقاد الدورة الثانية للجنة الدائمة في إطارها الجديد تزامناً مع الاحتفال بمرور (٢٥) عاماً على قيام التنظيم السياسي الوطني الرائد، المؤتمر الشعبي العام، الذي أحدث قيامه تحولاً ديمقراطياً وشعبياً عظيماً كجبهة وطنية عربية تضم كافة القوى السياسية والاجتماعية تحت قيادة ورعاية قائدنا العظيم الرئيس على عبدالله صالح.

إن المؤتمر الشعبي العام كمؤسسة سياسية مدنية قد شكّل بقيامه جماع الخبرة والفكر السياسي الوطني الذي تبلور خلال فترة السكاح الشعبي المجيد الذي خاضته جماهيرنا اليمينية العظيمة، وحققنا من خلاله أمثل المواقف وأعظم الانتصارات على النظام الإقليمي المستبد، وعلى الوجود الاستعماري المتسلط على أحوالنا السياسية والاقتصادية والثقافية، حيث أسفر عن وجود الأمانة والاستعمار تشطي الوطن والإرادة الوطنية الشعبية، وضياح حقوق الأصلحة للوطن والمواطن، وشسوع كل مظاهر وبواطن الظلم والاستبداد وسيطرة التخلف على كل مناحي الحياة.

لقد أضحت الساحة اليمنية بعد انتصار الثورة على الإمامة والاستعمار في حاجة حتمية تقتضي وجود التنظيم السياسي الوطني الحوادي الشعبي واللجان الجماهيرية والفئات والشراخ والأطراف السياسية والاجتماعية والفكرية كقائمة هامة في مضمار العمل الوطني الديمقراطي ذي الأبعاد والأهداف الوجودية والتقدمية الشاملة، والذي يمثل كل المضامين والأشكال السياسية والفكرية التي تبلورت خلال المسيرة التاريخية لشعبنا وقواه الحية.

جاء المؤتمر الشعبي العام كنتاج لكل ما أفرزه العقل والوجدان الوطني اليمني، وما أنتجته التجربة الشعبية والطليعية لبثورة كل الأشكال والمضامين في إطار جماعي شعبي له كل روح الأمة وعقلها وجهها المادي والفكري، وكل جرحتنا السياسية ونفسها الذهني والعملية المتطلع إلى اتفاق البناء المستقبلي الموحد بكل مضامينه الحضارية الأصلية وبروجه المعاصرة الوثابة.

إن احتفالنا بقيام المؤتمر الشعبي العام هو احتفال وطني أصيل ووفاء حقيقي منزه من المظاهر الشكلية نحو الاعتراف بالآثر الوطني الوحدوي العميق الذي مله المؤتمر الشعبي العام في مضمار الحركة الوطنية السياسية الرائدة، وهو اعتراف لا يحمل أي مظهر من مظاهر الاحتفاليات السطحية، وإنما هو موقف وطني تاريخي عظيم تلمينه ضمائرنا الحية ومنطلقاتنا الفكرية والعقيدية الوطنية الراسخة، ونضالنا المستمند من وجدان الشعب بجرحتنا الحية فوق أديم هذه الأرض الطيبة.

اليوم بكل ما لدينا من عقل وضمير ونفس سوية نستطيع أن نقيم مسيرة المؤتمر الشعبي العام خلال ربع قرن من الزمان أنتج فيها المؤتمر الشعبي العام وقاد نضالات جريئة على المستوى الوطني والقومي، وحقق ريادة رائعة في مضمار العمل السياسي والفكري والتنموي الشامل، فأنجز بذلك المهتمات الوطنية التاريخية العظيمة التي ترسخت في عقول ووجدان الأجيال اليمنية المنطلعة على الدوام إلى مستقبل آمن في ظل الجمهورية والوحدة والديمقراطية والتنمية الشاملة، وفي ظل سيادة ونسوع الحريات العامة وحقوق الإنسان وتحت قيادة القائد الوطني الفذ والرائد في مسيرة تاريخنا المعاصر الرئيس علي عبدالله صالح.

الأخ الرئيس:

الإخوة والأخوات أعضاء اللجنة الدائمة:

يأتي اجتماعنا هذا بعد التقدم الكبير الذي أحرزه المؤتمر العام السابع على كافة المستويات التنظيمية والفكرية والسياسية، وبعد الانتصارات الباهرة التي حققها المؤتمر الشعبي العام وجماهيرنا الحاشدة في خوضها معترك العمل الديمقراطي التاريخي الهام الذي شهدته عملية الانتخابات الرئاسية والمحلية، والتي برهنت على قوة وصلابة وتماسك تنظيمنا الحوادي على نحو رائع وخلاق، مدعوماً بزخم جماهيري وپروج شعبية وثابة، وبالتمسك الوطني أكد الأضالة والوفاء والروح العالية والالتفاف الحقيقي والصادق حول الرئيس علي عبدالله صالح، وقيادة للوطن وللمؤتمر الشعبي العام، وكان انعقاد المؤتمر العام الاستثنائي قبيل الانتخابات العامة في هذا الصرح الشباني والجماهيري عنواناً بارزاً لهذا الانعطف التاريخي الهام الذي دلل على الوفاء واللحمة بين جميع اليمنيين لهذا التنظيم الوحدوي الرائد، وجموع الشعب.

إن الاستحقاقات البرنامجية التي طرحتها عملية الانتخابات الرئاسية والمحلية تقع في مقدمة المهام الوطنية العظيمة المناطة بقيادة وقواعد وحكومة المؤتمر الشعبي العام، وتظهر نفسها بصورة مطلة وهامة وعاجلة كواجبات محورية ذات أبعاد

